

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1525

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، 28 كانون الثاني/يناير 2020، الساعة 10/15

الرئيس: السيد رشيد بلباقي.....(الجزائر)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-03675(A)



* 2 0 0 3 6 7 5 *

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1525 لمؤتمر نزع السلاح.

سيداتي وسادتي، السيدة فالوفايا، قبل أن نبدأ أعمال هذا اليوم، يسرني أن أرحب ترحيباً حاراً بزميل جديد تولى مهامه منذ نهاية دورة عام 2019: السيد هاشمي، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لباكستان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وبالنيابة عن حكومتي وباسم المؤتمر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لك كامل تعاوننا معك ودعمنا لك في مهامك الجديدة.

وأود أيضاً أن أبلغكم أنني أعترم أثناء عملنا هذا الصباح المضي قدماً على النحو التالي: أولاً، النظر في طلبات الدول غير الأعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر بصفة مراقب ثم الاستماع إلى بيان من السيدة تاتيانا فالوفايا، الأمينة العامة للمؤتمر بصفتها الممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة. وبعد ذلك، سأعطي الكلمة للوفود المدرجة في قائمة المتكلمين، ثم أعلق الجلسة الرسمية، وانتقل إلى إطار غير رسمي. وعندما تنتهي مناقشتنا غير الرسمية سأستأنف الجلسة الرسمية.

أود الآن أن ينظر المؤتمر في طلبات المشاركة في أعمال المؤتمر التي وردت من الدول غير الأعضاء حتى يوم أمس، الاثنين 27 كانون الثاني/يناير 2020، الساعة 15/00. وترد هذه الطلبات في الوثيقة CD/WP.625 التي عُمت عليكم. وستعرض عليكم أي طلبات ترد من الدول غير الأعضاء بعد التاريخ المشار إليه أعلاه للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها في الجلسات العامة المقبلة. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدول إلى المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة لكي يتسنى لممثلي الدول غير الأعضاء الذين دُعوا للتو إلى المشاركة في عمل المؤتمر أن يأخذوا مقاعدتهم في قاعة المجلس.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سيداتي وسادتي، سنستمع أولاً في هذه الجلسة إلى بيان تدلي به الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح والممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة، السيدة تاتيانا فالوفايا، بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس. وأعترم بعد ذلك إعطاء الكلمة لممثلي وسفراء الاتحاد الروسي والمغرب وباكستان ومصر وبلجيكا وسري لانكا وفنلندا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وألمانيا. سيداتي وسادتي، من دواعي سروري أن أعطي الكلمة للسيدة تاتيانا فالوفايا.

السيدة فالوفايا (الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح والممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة): (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. سيداتي وسادتي، يشرفني أن أتلو عليكم رسالة الأمين العام للأمم المتحدة:

لقد دلف عالمنا إلى عام 2020 بمشاعر من عدم اليقين وانعدام الأمن في جميع أنحاء العالم. وأحد أهم دوافع هذا القلق هو - بصراحة - حالة الضمور التي أصابت صكوكنا ومؤسساتنا وتطلعاتنا في مجال نزع السلاح.

لقد تم التخلي عن الصكوك التاريخية لتحديد الأسلحة التي حافظت على الاستقرار وهيأت الظروف اللازمة للحد من الاعتماد على الأسلحة النووية. ويتسارع ملء هذا الفراغ بالتنافس الجديد على الأسلحة.

ونظراً لعدم وجود نظم معززة لبناء الثقة والاطمئنان، بدأ ظهور بؤر توتر خطيرة. وفي الوقت نفسه، تمضي تكنولوجيات الأسلحة الجديدة قدماً بتطبيقات غير واضحة أو ربما مزعزة للاستقرار.

ومن شأن كل هذه التطورات المقلقة أن تقوض السلام. وهي من العوامل التي دفعتني إلى اتخاذ قرارى قبل عامين بإطلاق المبادرة المعنونة: تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح.

ومنذ ذلك الحين، عملت كيانات الأمم المتحدة على النهوض بهذه الخطة وإقامة شراكات جديدة. وقد قطع عدد من الدول الأعضاء خطوات مناصرة أو دعم إجراءات محددة. ومع ذلك، من الواضح أنه يجب القيام بالكثير من العمل للتغلب على الانقسامات العميقة التي تسهم، في جملة أمور أخرى، في الشلل الذي أقعد هذه الهيئة طوال العقدين الماضيين. وهذا ما دفعني إلى أن أستطلع بنشاط ما يمكن للأمم المتحدة أن تضيفه للإسهام في وضع رؤية جديدة لنزع السلاح. وأتطلع إلى التعاون معكم في هذا المسعى في الأشهر المقبلة. ومن شأن هذا النهج أن يرسى الأساس لتوافق جديد في الآراء بشأن التحسين الجماعي للحالة الدولية. ومن شأن ذلك أيضاً أن يسهم إسهاماً عملياً في العملية التي طال انتظارها لتنشيط هذه الهيئة وجدول أعمالها.

إننا لا نملك أي لحظة نضيعها. د فقد شهدنا في الآونة الأخيرة زوال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وهشاشة حالة خطة العمل الشاملة المشتركة، وعدم اليقين الذي يحيط بمصير معاهدة ستارت الجديدة.

إن عالمنا لا يسعه أن يفقد ركائز الهيكل الدولي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة دون إيجاد بدائل قابلة للتطبيق.

لقد أنشئ مؤتمر نزع السلاح ليكون الهيئة التفاوضية الدولية الرئيسية لحل المسائل الصعبة المتعلقة بالأسلحة والأمن.

وتمثل الوفود المجتمعة هنا بعض أفضل الخبرات في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح. ومن الطبيعي جداً أن تكونوا في طليعة الحوار الاستراتيجي الذي يحتاجه عالمنا لكي يؤمن مستقبلنا المشترك.

ويشجعني تزايد مستوى الشراكة والتعاون بين رؤساء المؤتمر. وآمل أن تعيد قيادتكم النشطة هذا المؤتمر إلى هدفه الأصلي في عام 2020.

وشكراً جزيلاً على حسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة فالوفايا على بيانها بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى مؤتمر نزع السلاح وإلى الرئيس. وأود الآن أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم.

أول وفد على القائمة هو وفد الاتحاد الروسي. أُعطي الكلمة لسفير الاتحاد الروسي.

السيد غاتيلوف (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، السيدة الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح، الزملاء الموقرون، أود بادئ ذي بدء أن أهنيء الجزائر على توليها رئاسة المؤتمر في عام 2020. وآمل أن تحرز أنت وجميع الرؤساء الستة تقدماً كبيراً في عمل محفلنا. ويمكنكم أن تعملوا على كامل دعمنا وتعاوننا.

إننا نلاحظ مع الأسف تدهور الحالة الأمنية الدولية الراهنة. فالتوترات وعدم القدرة على التنبؤ في تزايد، والتهديدات القديمة في تصاعد والتحديات الجديدة آخذة في الظهور، والعوامل العسكرية والسياسية التي تقوض الاستقرار الدولي تتوطد يوماً بعد يوم. ويحدث كل هذا في ظل انهيار النظام الراهن للاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وبالنظر إلى الحالة الراهنة، فإن دور آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ومحورها، الذي هو مؤتمر نزع السلاح، في هذا المجال المهم من مجالات الأمن الدولي، يزداد أهمية. وهذه الآلية وحدها هي التي تمكّن من مراعاة مواقف جميع البلدان على أساس التقيد الصارم بمبادئ تعددية الأطراف وضمانات الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة لجميع الدول، وكذلك استخدام قاعدة توافق الآراء لوضع اتفاقات ملزمة قانوناً تكون فعالة وقابلة للتطبيق في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

لقد اعتمدنا في الأسبوع الماضي جدول أعمال للمؤتمر يتضمن أهم قضايا الأمن الدولي. وبذلك التزمت الدول الأطراف بالاستفادة الكاملة من منهج عمل جنيف وولايته من أجل النظر في هذه القضايا بشكل كامل.

ونحن، بوصفنا نتحلى بالواقعية، ندرك الصعوبات التي يتعين تذليلها لكي يتسنى بدء العمل الموضوعي للمؤتمر، بما في ذلك إمكانية استئناف عملية التفاوض. بيد أننا مصممون على بذل كل جهد ممكن، بالتعاون الوثيق مع الوفود الأخرى، والرؤساء الستة للدورة، وأمانة المؤتمر، وفرع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في جنيف، والأمانة العامة للمؤتمر، للتغلب على الخلافات والعمل على تقريب المواقف بشأن بنود محددة من جدول الأعمال وتنظيم أعمال المؤتمر.

ونشجع الدول الأطراف على العمل معاً من أجل استئناف المفاوضات في المؤتمر وعلى اتخاذ موقف بناء في النظر في بنود جدول الأعمال في ضوء المسؤولية التي تقع على عاتقنا في صون السلام وتعزيز الأمن الدولي. ولدينا سبب أكبر للقيام بذلك، هو وجود أساس جيد لبدء المفاوضات بشأن مسائل معينة. فمعروض على مؤتمر نزع السلاح مشروع معاهدة روسية صينية مستكملة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، ومعروض عليه أيضاً عناصر اتفاقية محتملة لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. ونعتقد أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ومنع الإرهاب الذي ينطوي على استخدام أسلحة الدمار الشامل يستحقان اهتماماً متزايداً من المؤتمر، وأن الوقت قد حان للتفاوض بشأن هذين الموضوعين، بالنظر إلى ما أُجْر من أعمال تحضيرية.

إننا نؤيد مواصلة المناقشات المعمقة بشأن جميع بنود جدول الأعمال السبعة. وفي الوقت نفسه، نعتقد، كغيرنا من المشاركين في مؤتمر نزع السلاح، أنه لا حاجة إلى الكلام من أجل الكلام. وينبغي أن تكون مناقشة أي مسألة مدرجة في جدول الأعمال بناءة وأن تقرّبنا من الوفاء بولاية المؤتمر وأهدافه: أي إجراء مفاوضات للتوصل إلى صكوك جديدة ملزمة قانوناً في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن تجربة دورة عام 2018 بشأن إنشاء الهيئات الفرعية مفيدة. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نحلل هذه التجربة بعناية بغية تحسين كفاءة وفعالية المناقشات في إطار الهيئات الفرعية المنشأة حديثاً.

ونحن لا نتفق مع رأي من يكتفون بوضع واعتماد مجموعة من المعايير والقواعد أو مدونات قواعد السلوك أو مُصنّفات ما لأفضل الممارسات.

وأود أن أشدد على أن جميع الخبرات الإيجابية المكتسبة تؤكد أنه لا بديل عن توطيد الاتفاقات التي يُتوصل إليها في شكل اتفاقات ملزمة قانوناً لا تترك مجالاً للتفسير التعسفي أو لتجاهل

أحكامها. ويجب احترام المعاهدات، نظراً إلى أن الإرادة السياسية كانت متوفرة في وقت صياغتها. أما الترتيبات ذات الطابع الطوعي فلن تكون ملزمة. وغني عن القول إن الهيكل الأمني الدولي الحالي يستند إلى المعاهدات بوصفها المصادر الرئيسية للقانون. ونحن لا نرى سبباً لتغيير هذا الوضع.

إننا نؤيد مبادرة الرؤساء الستة إلى العمل معاً لضمان الاستمرارية أثناء الدورة. وفي الوقت نفسه، نأمل ألا يخضع الترتيب الجديد للنهج المغرضة أو أن يفرض موقفاً يتبلور في إطار ضيق، بل أن يؤدي الترتيب الجديد إلى تعاون وثيق مع الوفود لمراعاة النهج الوطنية والجماعية على السواء.

وليس لدينا اعتراض من حيث المبدأ على النظر في أساليب عمل المؤتمر في أية مرحلة من مراحل الدورة الحالية، وإن كنا نعتقد أن لدى محفلنا الأدوات اللازمة للتغلب على الخلافات وللعمل بفعالية. وللمراقبين دور مهم في عمل المؤتمر في هذا الصدد. ويمكن لأية دولة، من خلال المشاركة بصفة مراقب، أن تسهم في المناقشة وأن تعالج المسائل الملحة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ونعتقد أن المراقبين، شأنهم شأن عمل المؤتمر نفسه، ينبغي حمايتهم من النهج التمييزية التي تملئها السياسات الوطنية. وفي هذا الصدد، فإن موقف تركيا من طلب قبرص الحصول على مركز المراقب هو موقف مؤسف. لقد عارضت روسيا دائماً تسييس أي مسألة في مؤتمر نزع السلاح، سواء أكانت مسألة موضوعية أم إجرائية، وتأمل أن يسحب زملاؤها الأتراك اعتراضاتهم على مشاركة قبرص في أعمال المؤتمر. وتتسق هذه الخطوة تماماً مع مبدئي تعددية الأطراف والمساواة في السيادة بين الدول، ومع روح التعاون التي يقوم عليها عمل محفلنا المقرر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه وعلى كلماته الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطى الكلمة الآن لسفير المغرب.

السيد زنيير (المغرب) (تكلم بالفرنسية): شكراً لك سيدي الرئيس، وسيدتي الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، والزملاء الموقرين. اسمح لي أولاً، سيدي الرئيس، بتهنئتك على توليك رئاسة مؤتمرنا وأن أتمنى لك النجاح في مهام رئاستك، التي تضطلع بها في سياق أمني دولي هش ومتقلب ومعقد.

في رأينا المتواضع أن التوصل إلى السبل المناسبة للتصدي لهذا المأزق الذي ظللنا غارقين فيه ما يقرب من ربع قرن، ولعلاج عجزنا عن اعتماد برنامج عمل، أو، في المقام الأول، إجراء مزيد من المفاوضات المعيارية في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، يتطلب تقييماً صريحاً وواضحاً لمؤتمر نزع السلاح. وفي سياق هذه العملية الأساسية، فإن خطة الأمين العام للأمم المتحدة المعنونة: تأمين مستقبلنا المشترك، يمكن، كما أكدنا من قبل، أن تكون أداة مهمة في التصدي لتدهور الأمن الدولي الذي يتسم بعودة التوتر والتهديدات بانتهاك السلام، على النحو الذي بينته الأمانة العامة لمؤتمرنا هذا الصباح بعبارات قوية وبلغة في بيانها إلى مؤتمرنا باسم الأمين العام للأمم المتحدة.

إن هذه المبادرة الأساسية والشاملة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة، والتي تغطي عدة جوانب من مجالات عمل المؤتمر، تتعلق بجوانب نزع السلاح في حد ذاتها وبتأثير التطور التكنولوجي والأشكال الجديدة للمواجهة المسلحة على السكان المدنيين. ومن ثم، من الواضح أنه ليس من السهل التوفيق بين الواقع السياسي والمقتضيات الأمنية، من جهة، والمسؤولية الإنسانية، من جهة أخرى، كما رأينا مع الأسف لبعض الوقت في مناقشاتنا في هذا المؤتمر. ولذلك ينبغي لنا جميعاً أن نعمل على تحقيق تطلعاتنا إلى عالم أكثر استقراراً وأماناً. وبصرف النظر عن الكلمات النبيلة، لا بد من التأكيد مرة أخرى على أن هذه الصعوبات تحديداً تبين مدى ضرورة أن تلتزم الدول الأعضاء التزاماً راسخاً بأن تتحلى بروح ابتكارية خلاقة وبالإرادة السياسية قبل كل شيء - إذا أردنا إيجاد أساس مشترك يمكنه

إعادة تنشيط هذه الهيئة، التي لا تزال هي الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن الصكوك القانونية المتعلقة بنزع السلاح.

سيدي الرئيس، سيدي الأمين العام، إن كان أسلافنا نجحوا في التفاوض على اتفاقات متعددة الأطراف في المجالات الرئيسية لنزع السلاح، التي هي اليوم الركن الركين لنظام الأمن ونزع السلاح، والتي كان لي الشرف، عندما كنت دبلوماسياً شاباً، في المساعدة في تشكيلها قبل أكثر من ربع قرن بالنيابة عن بلدي، فلنكن نحن من ينجح في كسر الجمود الذي دام عقدين من الزمن. ولبلوغ هذه الغاية، لا غنى عن الثقة والإرادة السياسية، كما ذكرت من قبل، بوصفهما السبيل إلى منح حياة ومعنى جديدين لهذه الهيئة ولتمكينها من الوفاء بولايتها عن طريق توافق الآراء، الذي هو في حد ذاته ضماناً لاحترام المبادئ الديمقراطية التي تقوم عليها أنشطتنا. وفي هذا الصدد، من الضروري أن نعمل بصورة جماعية من أجل اعتماد برنامج عمل توافقي يمكن اتباعه، مما يمكن المؤتمر من استعادة مكانته المهمة في الساحة الدولية لنزع السلاح.

سيدي الرئيس، سيدي الأمين العام، أود أن أشير مرة أخرى إلى أن المملكة المغربية أعربت عن آرائها بشأن الطريقة التي سَتُتبع لاعتماد برنامج العمل هذا عندما أيدت المملكة المغربية، في وقت مبكر من العام الماضي، المشروع المقدم في دورة عام 2019. ويبدو لنا أن اعتماد برنامج عمل أمر بالغ الأهمية، ولكن التفاوض بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمالنا أكثر أهمية. ولبلوغ هذه الغاية، يجب علينا بطبيعة الحال ألا نشكك في دوافع الآخرين؛ بل أن نكون عمليين في مجابهة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي فيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل وأسلحة الجيل الجديد، وهي مسألة تثير قلقاً بالغاً ليس للدول والحكومات فحسب، بل أيضاً للمجتمع المدني.

وقبل أن أختتم كلمتي، سيدي الرئيس، أود فقط أن أشدد مرة أخرى على أنه، رغم كل هذه الصعوبات وكل هذه العقبات، فإن مؤتمر نزع السلاح - الذي هو هيئة لا يمكن إغفالها ومحفّل لا غنى عنه لمجتمع الأمم الراغبة في تعزيز السلام والأمن والتفاهم فيما يتعلق بالقضايا الحاسمة التي نناقشها - قد أثبت قدرته على البقاء ومرونته. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير المغرب على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. اسمح لي أن أبدأ بتهنئتك على توليك الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام. وإننا نرحب بالطريقة التشاورية والشفافة والتعاونية التي تضطلع بها بمسؤولياتك. وأؤكد لك كامل تعاوننا معك.

ونعرب عن تقديرنا العميق للدعم المقدم من الأمانة، تحت القيادة البارعة للسيدة تاتيانا فالوفايا، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، ومن فريقها الرائع. ونشكر أيضاً السيدة فالوفايا على ملاحظاتها الثاقبة التي أدلت بها اليوم.

وأود أن أنوه بامتنان بالكلمات الحارة التي رحبت بي بها، سيدي الرئيس، أنت وجميع الوفود الأخرى، بصفتي الممثل الدائم الجديد لباكستان لدى الأمم المتحدة والسفير لدى المؤتمر. وأرى أن من دواعي الشرف العظيم والامتياز لي أن أمثّل بلدي في هذه الهيئة الموقرة. وأتطلع إلى العمل مع جميع الوفود وأعول على دعمك وتعاونك.

سيدي الرئيس، إن باكستان تنظر إلى المؤتمر بوصفه هيئة جوهرية في الهيكل الأمني المتعدد الأطراف، والهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في العالم المعنية بنزع السلاح، وجزءاً أساسياً في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وإننا نعلّق أهمية كبيرة جداً على مؤتمر نزع السلاح ولنلتزم بتمكينه من

أداء عمله بفعالية. إنه محفل فريد تشارك فيه جميع الدول ذات الأهمية العسكرية على قدم المساواة لمعالجة الكثير من المسائل من أجل تعزيز السلام والاستقرار عن طريق تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

إننا نشهد في الوقت الحاضر تحولاً كبيراً في ديناميات الأمن العالمي. ويزداد تركيز بلدان معينة على حفظ أو تعزيز هيمنتها العسكرية على حساب أمن البلدان الأخرى. ومن الواضح أن لهذا الموقف ولهذا النهج تأثيراً مباشراً على الآلية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة، ولا سيما المؤتمر.

ولا تنزال المعايير المزدوجة والتمييز والانتقائية تشكل ملامح سياسات بعض الدول الكبرى، مما يؤدي إلى تقويض المعايير العالمية لعدم الانتشار القائمة منذ أمد طويل وتقويض أي نظام دولي قائم على القواعد. وفي الوقت الذي يتسارع فيه تحويل التكنولوجيات الجديدة والمتطورة إلى أنواع جديدة من الأسلحة ووسائل وأساليب الحرب، يُلاحظ أن الأنظمة الدولية التي تحكم استخدامها متخلفة كثيراً عن الركب.

وفي جنوب آسيا، يواصل بلد واحد اتباع سياسة توطيد هيمنته. ويتضح ذلك من البيانات العديدة الصادرة عن أشخاص يشغلون مناصب رفيعة، ومن الإجراءات الأخيرة المتخذة، مثل إضفاء الطابع النووي على المحيط الهندي، والزيادة في تنوع مركبات نقل الأسلحة التقليدية والنووية وفي عددها ومداها وجاهزيتها، وحياسة القذائف المضادة للقذائف التسيارية والطائرات المسييرة من دون طيار ذات القدرة على التحليق لفترات طويلة، وإظهار قدرة الأسلحة المضادة للسواتل.

وقد أتاحت بعض الدول، بما تقدمه من معدات عسكرية متقدمة وتكنولوجيات حساسة، توطيد مساعي الهيمنة في جنوب آسيا. وفي سياق سعي هذه البلدان إلى بسط هيمنتها، من الواضح أن الاعتبارات الاستراتيجية والتجارية قد تغلبت على مقتضيات الاستقرار الإقليمي.

إن التحريف التمييزي للنظام العالمي من خلال الإعفاءات والاستثناءات الممنوحة لبلد معين يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار الإقليمي في جنوب آسيا. وقد أتاحت هذه الإعفاءات تحرير احتياطات اليورانيوم المحلية المحدودة في هذا البلد لاستخدامها حصراً في برنامجها الاستراتيجي وفي تكديس مخزونات المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة. ويتمثل الأثر التراكمي لهذه الإمدادات السخية في بلورة المذاهب العدوانية، وتراكم الأسلحة المزعزع للاستقرار، والشعور الموسع بالإفلات من العقاب. لقد شكك وزير دفاع هذا البلد صراحة، في رأيه الذي أعلنه بصفته الرسمية في 16 آب/أغسطس 2019، في السياسة المعلنة المتمثلة في "عدم المبادأة باستخدام الأسلحة".

سيدي الرئيس، إن السعي الواضح إلى سياسة الهيمنة، إذا اقترن بإحساس مكثب بالإفلات من العقاب، قد أطلق العنان لأخطار لم يسبق لها مثيل في جنوب آسيا. لقد بلغ عدد الضحايا المؤكدين ثمانية ملايين شخص في جامو وكشمير المحتلة، الذين ظلوا في أكبر سجن مفتوح في العالم لأكثر من خمسة أشهر محاصرين بقوات أمنية يزيد قوامها على 800 000 شخص.

وتشكل الإجراءات المتخذة في 5 آب/أغسطس 2019 تحدياً متعمداً للقانون الدولي والأوامر الجزرية لمجلس الأمن، لأن الهدف الرئيسي لهذه الإجراءات هو تغيير التركيبة الديمغرافية للإقليم المحتل وحرمان الشعب الكشميري من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

إن هذه الأعمال غير قانونية وانفرادية، لأنها تنتهك بوضوح قرارات مجلس الأمن التي لا تزال بموجبها مسألة جامو وكشمير نزاعاً معترفاً به دولياً. ولا يمكن التصرف بشكل نهائي بشأن هذه المسألة إلا من خلال استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة. إن السياسات والإجراءات التي أوجزتها آنفاً تنطوي على خطر جسيم على السلم والأمن في منطقة جنوب آسيا وخارجها.

سيدي الرئيس، إن باكستان تتوق إلى السلام. وباكستان ترغب في تحقيق الاستقرار الاستراتيجي. وباكستان تريد أن تركز على خطتها للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. إننا نسعى إلى إقامة علاقة طبيعية وصحية، تقوم على المساواة في السيادة والاحترام المتبادل، مع جميع جيراننا وغيرهم. بيد أن باكستان لا يمكن أن تظل غافلة عن الديناميات الأمنية الناشئة في جوارها المباشر. لقد اضطررنا إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمننا ولردع جميع أشكال العدوان بصورة حقيقية. ومع ذلك، لا يزال سلوكنا محكوماً بضبط النفس والمسؤولية وتجنب سباق تسلح.

ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في جنوب آسيا دون حل المنازعات الأساسية، ودون الاتفاق على تدابير متبادلة لضبط النفس على الصعيد النووي وصعيد القذائف والحد من المخاطر، ودون إقامة توازن بين القوات التقليدية من خلال عملية مستمرة للحوار وبناء الثقة. ويرمي اقتراحنا بإنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا إلى تحقيق هذه الأهداف. ولكننا نفتقر إلى الشريك المستعد لذلك.

ولا تزال باكستان منفتحة على أي مبادرة ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح تكون منصفة وتحقق الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول المعنية. ومن غير الواقعي أن يتطلع الشخص إلى أن يحقق لنفسه الأمن المطلق وحرية التصرف دون قيود، وأن يتوقع في الوقت نفسه أن يتنازل الآخرون عن مصالحهم الأمنية المشروعة.

سيدي الرئيس، إن الحالة التي آل إليها المؤتمر تعبر عن هذا الواقع الاستراتيجي السائد. ولا يمكن أن يُعزى المأزق إلى أساليب العمل، التي نجحت في إبرام صكوك تاريخية مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن العضوية في مؤتمر نزع السلاح، التي تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ونظامه الداخلي، الذي يسمح لكل دولة عضو بحماية مصالحها الحيوية، هما شرطان أساسيان لإبرام معاهدات نزع السلاح.

ولا تزال باكستان ملتزمة التزاماً راسخاً بهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية يتحقق بطريقة عالمية وقابلة للتحقق وغير تمييزية. وتؤيد باكستان بدء المفاوضات لتحقيق هذه الغاية في المؤتمر. وينبغي أن ينصبّ الهدف من هذه العملية، بحسب ما أقرته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، على تحقيق الأمن غير المنقوص بأقل مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية. وإن نزع السلاح النووي ليس فقط مبرر وجود المؤتمر، بل هو أيضاً أولوية واضحة للمجتمع الدولي.

وتؤيد باكستان أيضاً بدء المفاوضات فوراً في المؤتمر من أجل إبرام معاهدات بشأن ضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وتزيد التطورات الأخيرة من الضرورة الملحة إلى إبرام هذه المعاهدات. وبعد مسألة نزع السلاح النووي، ظلت مسألة ضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي على جدول أعمال المؤتمر لأطول مدة، وحث الآن اللوق لبدء المفاوضات بشأنهما.

وتقف باكستان على أهبة الاستعداد أيضاً للانضمام إلى الأعمال الموضوعية في المؤتمر المتعلقة بوضع صكوك ملزمة قانوناً بشأن القضايا المعاصرة المؤثرة في السلام والأمن الدوليين. وتشمل هذه القضايا الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، والحرب الإلكترونية، ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وسائر أنواع منظومات الأسلحة المزعزعة للاستقرار.

وفيما يتعلّق بمسألة المواد الانشطارية، ترى باكستان أن أي معاهدة تغفل التفاوت في مخزونات المواد الانشطارية ستضر بالاستقرار الدولي والإقليمي وستؤثر سلباً في أمن باكستان الوطني. وأي معاهدة تقتصر على وقف الإنتاج، على النحو المتصور في ولاية شانون، لن تسهم إلا إسهاماً

هامشياً في نزع السلاح النووي. ولن يؤدي ذلك إلا إلى تجميد الوضع الراهن وتحويله إلى ميزة استراتيجية دائمة لقلّة مختارة.

وتزداد مظاهر التباين في منطقتنا بفعل السياسات التمييزية لبعض كبار مورّدي المواد النووية. ولذلك تؤيد باكستان إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية تشمل المخزونات القائمة. وقد حان الوقت لنبد ولاية شانون التي عفا عليها الزمن والعمل على وضع أساس جديد للمفاوضات بشأن معاهدة يشمل نطاقها صراحة المخزونات الموجودة وينطبق على جميع الدول على قدم المساواة دون تمييز. أما أية معاهدة مقترحة لا تكلف مؤيديها شيئاً، وتكون في الوقت نفسه ضارة بشكل غير متناسب ببعض، فلا حظ لها من النجاح.

سيدي الرئيس، إن الواقع الذي يشهده المؤتمر اليوم هو عدم وجود توافق في الآراء بشأن بدء المفاوضات على أية مسألة مدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ونحن إما أن نقف مكتوفي الأيدي ونظل نأسف أبد الدهر على المأزق، وإما أن نكون عمليين وأن نتحرك نحو البديل الأفضل التالي. ويمكننا أن نستفيد من هذا المحفل بإجراء مناقشات منظمة بشأن جميع بنود جدول الأعمال بطريقة متوازنة وشاملة. وقد جرت هذه المناقشات بصورة روتينية في الماضي بأشكال مختلفة وأسهمت في تحقيق فهم أفضل لمختلف المنظورات. ونظراً إلى الفائدة المؤكدة للمناقشات المنظمة في إحراز تقدم تدريجي بشأن المسائل الموضوعية، يمكن إحياء هذه المناقشات المنظمة.

ونحن نشكرك على اقتراح مشروع برنامج عمل. وسوف ندرسه بما يستحقه من جدية، وسنقدم تعليقاتنا عليه في الوقت المناسب، بعد التشاور مع العاصمة. وسنشترك في هذه العملية بروح إيجابية.

سيدي الرئيس، أودّ أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن وفد بلدي سيواصل مشاركته الفاعلة والبناءة في أعمال المؤتمر. ونحن ندرك تماماً فوائد التعددية التعاونية في المؤتمر ونأمل أن نبدأ قريباً العمل بشأن المسائل الموضوعية.

وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى كلماته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير مصر.

السيد يوسف (مصر): شكراً سيدي الرئيس. أود في البداية أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وعودة الجزائر لقيادة هذا المحفل بعد أكثر من 10 سنوات من نجاح بلدك الشقيق لاعتماد آخر برنامج عمل توافقت عليه الدول الأعضاء عام 2009 ونحن على ثقة في أن ما تتمتع به من خبرة عريضة سوف يسمح بإدارتك لهذا المؤتمر بشكل متميز. والآن اسمح لي بالحديث باللغة الإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

سيدي الرئيس، يشهد هذا العام عدة معالم مهمة للدبلوماسية المتعددة الأطراف. من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للجمعية العامة إلى الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولذلك ينبغي أن يمثل عام 2020 فرصة للمجتمع الدولي لإعادة تأكيد التزامه الجماعي بتعددية الأطراف، ولا سيما في ميدان نزع السلاح.

إن بداية دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2020 تُعقد في بيئة أمنية عالمية هشة للغاية، إن لم تكن متدهورة، يكون فيها إحراز تقدم في مجال نزع السلاح بجميع جوانبه أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. إن خطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح تمثل شهادة حية، كما أكدته اليوم السيدة تاتيانا فالوفايّا،

الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح. والواقع أننا نواجه توترات متزايدة ومتجددة فيما بين الدول، وتحديات للمعايير القائمة، وتقدماً تكنولوجياً ينطوي على فرص وتحديات ومخاطر. وينبغي أن يكون التصدي لها جميعاً، بالاستناد إلى الهيكل القائم وبوضع تدابير جديدة لنزع السلاح، محور التركيز الرئيسي للدورة عام 2020.

وتعتقد مصر أن مؤتمر نزع السلاح هو محور آلية نزع السلاح. فهو الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح، وله ولاية متميزة للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح الملزمة قانوناً. وينبغي تنشيط المؤتمر وتمكينه من القيام بدوره، على النحو الذي أقرته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وينبغي ألا يستمر الجمود الذي طال أمده في المؤتمر، ولا ينبغي أن يمنعنا هذا الجمود من بذل قصارى جهدنا لتحقيق تقدم جوهري هذا العام.

سيدي الرئيس، اسمح لي أن أبرز في هذا الصدد آراء مصر بشأن الأولويات العليا لعمل المؤتمر هذا العام.

أولاً، تعلق مصر أهمية قصوى على التفاوض في المؤتمر بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، تهدف في نهاية المطاف إلى الإزالة الكاملة التي لا رجعة فيها للأسلحة النووية في إطار زمني محدد وفي إطار إجراءات دولية فعالة للتحقق والمراقبة. وفي هذا الصدد، يظل نزع السلاح النووي الأولوية القصوى التي ينبغي توخيها في سياق تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن ثم فإننا نتوقع أن يشمل أي برنامج عمل مقترح إنشاء هيئة فرعية تعنى بمسألة نزع السلاح النووي. وتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن تنفيذ التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي وعن السماح ببدء المفاوضات دون مزيد من التأخير.

وفي عام 2017، ولأول مرة منذ استخدام الأسلحة النووية، اعتمدت الجمعية العامة معاهدة غير تمييزية ملزمة قانوناً تحظر الأسلحة النووية. ومما يؤسف له أن هذا الإنجاز أبرم خارج مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، ينبغي بذل جهود لمواصلة هذا المسعى في المؤتمر عن طريق التفاوض على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية.

وثانياً، ينبغي للمؤتمر أن يبدأ مفاوضات بشأن صك غير تمييزي متعدد الأطراف، يمكن التحقق من تنفيذه دولياً وعلى نحو فعال، يحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وفقاً لتقرير المنسق الخاص (CD/1299) لعام 1995 والولاية الواردة فيه. وينبغي أن يحقق الصك أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على حد سواء. ولا يمكن بحال من الأحوال أن يتحقق ذلك على النحو الصحيح إذا استُبعدت مسألة مخزونات المواد الانشطارية من نطاق هذا الصك. ولا يمكن أن يكون الهدف هو وضع صك يحظر فقط الإنتاج في المستقبل، لأنه ينتقص من هدف نزع السلاح ويقوضه. وقد شملت الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام 2000 دعوة إلى ضرورة التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة. وبعد مرور عشرين عاماً على اعتماد هذه الخطوات، لا تزال هذه الدعوة دون استجابة.

وثالثاً، تشكل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية الضمانة الوحيدة ضد استعمالها أو التهديد باستعمالها. وريثما تتحقق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، تمس الحاجة إلى إبرام صك عالمي ملزم قانوناً غير مشروط ولا رجعة فيه يوفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعالة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في جميع الظروف.

ورابعاً، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتطوير وتعزيز النظام القانوني الراهن من أجل تعزيز الفضاء الخارجي وإبقائه للأنشطة السلمية والحفاظ على طبيعته بوصفه تراثاً مشتركاً للبشرية. والدور الأساسي

لتكنولوجيات الفضاء الخارجي في جميع الأنشطة البشرية، وبيئة الفضاء الخارجي الشديدة التأثير،
يجعلان من الضروري العمل الآن على منع تحول الفضاء الخارجي إلى مجال للصراعات وسباق التسلح.
وتقدم مصر منذ سنوات، بالتناوب مع سري لانكا، قراراً إلى الجمعية العامة بشأن منع حدوث سباق
تسلح في الفضاء الخارجي. ومن المهم وضع صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في
الفضاء الخارجي، لا سيما بالنظر إلى الاتجاهات المثيرة للقلق المتعلقة بإمكانية تسليح الفضاء الخارجي
وتطوير عدة دول لقدرات مضادة للسواتل.

سيدي الرئيس، إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يعزز كل منهما الآخر،
ولا غنى عنهما لتعزيز الأمن والسلم الدوليين. وهذا التوازن المهم بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار
النووي، بالإضافة إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، هو الذي ييسر في المقام الأول اعتماد
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والصفقة الكبرى الواردة فيها.

إن على مؤتمر نزع السلاح أن يرتقي إلى مستوى ولايته وأن يبدأ مفاوضات لوضع صكوك
قانونية ملزمة بشأن البنود الأربعة الرئيسية المدرجة في جدول أعماله. ومن شأن استمرار الجمود في
المؤتمر أن يزيد من تقويض ولايته وقد يؤدي تدريجياً إلى زواله.

سيدي الرئيس، إن مصر لم تزل، منذ عقود، تدعو بقوة وتبذل جهوداً من أجل إنشاء منطقة
خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وشهد عام 2019
حدثاً بالغ الأهمية نشأت عنه عملية جادة استهدفت تنفيذ القرارات الدولية العديدة المتعلقة بإنشاء
منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وعهدت
الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقرها 546/73 إلى الأمين العام للأمم المتحدة عقد مؤتمر في تشرين
الثاني/نوفمبر 2019 لوضع معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة
الدمار الشامل في الشرق الأوسط. واختتم المؤتمر أعماله بنجاح بمشاركة 23 دولة من المنطقة، بالإضافة
إلى الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة، فضلاً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وممثل للوحدة
الداعمة لتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالإضافة إلى مراقبين
آخرين، حيث شارك الجميع بنشاط في المؤتمر وبحسن نية.

وقد نجح المؤتمر في اعتماد إعلان سياسي متوازن يؤكد من جديد أهدافه الرئيسية وشمولية هذه
العملية وحسن نية المشاركين وانفتاح المؤتمر على مشاركة الدول المدعوة التي لم تشارك في الدورة الأولى.

وتثبتت مداولات المؤتمر ونتائجه الناجحة دون أدنى شك أن هذه العملية جهد شامل وغير
تمييزي وواعد يهدف إلى معالجة الشواغل ذات الصلة لجميع دول المنطقة. ولذلك فإننا ندعو
المشككين إلى إعادة تقييم مواقفهم وإلى أخذ المزايا ذات الصلة في الحسبان.

سيدي الرئيس، إن مصر تقدر التزامك ببدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح. وستحرص
مصر طوال دورة هذا العام على العمل بصورة بناءة معك ومع جميع الأعضاء على تحقيق أهداف المؤتمر،
وهي أهداف ليس من المستحيل تحقيقها ولا يمنع تحقيقها أية عقبات يتعذر التغلب عليها.

وقبل أن أختتم كلمتي، سيدي الرئيس، أشير إلى أن الجلسة الافتتاحية للمؤتمر المعقودة يوم
الثلاثاء الماضي شهدت منع توافق الآراء بشأن طلب قبرص المشاركة بصفة مراقب، وهو طلب تؤيده
مصر تأييداً كاملاً. ونأسف بشدة لرفض هذا الطلب، ونأمل أن نتجنب تسييس المؤتمر.

وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر سفير جمهورية مصر العربية على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد ميل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اسمح لي سيدي الرئيس في البداية أن أتمنى لك كل النجاح في منصبك الجديد كرئيس لمؤتمر نزع السلاح في بداية هذه العام الجديد، 2020. ويمكنك أن تعمل على دعم وفد بلدي الكامل. وأود أيضاً أن أشكر الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، السيدة فالوفايا، على بيانها بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة. ويشاطر بلدي الأمين العام شواغله المتعلقة بالتوترات الجغرافية السياسية الراهنة على الساحة الدولية ويؤيد دعوته إلى تنشيط المؤتمر.

إن مؤتمر نزع السلاح، كما أكدنا مجدداً في الأسبوع الماضي، يضطلع بدور مركزي بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح، ولذلك، من المهم أن يعود المؤتمر فوراً إلى العمل بوصفه القوة الدافعة لأنشطة نزع السلاح التي نناقشها وأن يضاعف جهوده من أجل اعتماد برنامج عمل في هذا العام. وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، أشكرك على الورقة غير الرسمية التي عممتها مساء أمس. وسوف ننظر فيها بعناية فائقة. ويتفق وفد بلادي مع البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، ويود أن يضيف بصفته الوطنية بضع ملاحظات.

بالنسبة لبلدي، يجب أن يتسم عمل مؤتمر نزع السلاح بالشمول والشفافية والانفتاح أمام الدول المراقبة التي لم تنضم بعد إلى عضوية المؤتمر. وفي هذا الصدد، نأسف بشدة لقرار تركيا الاعتراض على منح قبرص مركز المراقب. ونحث تركيا على إعادة النظر في قرارها.

وفي هذا العام، وهو عام المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يؤكد بلدي مجدداً التزامه بتلك المعاهدة، التي هي حجر الزاوية لسياستنا المتعلقة بالأسلحة النووية وحصن لا بديل له ضد مخاطر الانتشار النووي. ولذلك لا يجب حماية المعاهدة فحسب، بل أيضاً تعزيزها. فالمعاهدة تسعى جماعي. وبما أن كل واحد منا يستفيد من المعاهدة، فيجب علينا أن نتقاسم أيضاً المسؤولية عن إنجاحها وعن ضمان تحقيق الهدف المحدد في المادة السادسة تحديداً. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان في هذا العام أن يجدد الجميع التزامهم السياسي بأهداف المعاهدة. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول إلى أن تقدم في الوقت المناسب تقاريرها الوطنية التي تبلغ من خلالها الدول الأطراف بالجهود التي بذلتها لتنفيذ خطة العمل لعام 2010. ومن شأن هذا الإجراء أن يبرهن على التزام كل دولة بتحقيق أهداف المعاهدة.

وفي أية بيئة أمنية دولية تتسم بتحديث وتحديد القدرات النووية، من المهم أيضاً بناء الثقة. وتشكل ضمانات الأمن السلبية مثلاً للتدابير المهمة لبناء الثقة وينبغي أن تكون هذه الضمانات إحدى الفوائد الواضحة للانضمام إلى المعاهدة ما دامت الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية بعيدة المنال.

سيدي الرئيس، إن لمؤتمر نزع السلاح دوراً حيوياً في نزع السلاح النووي. وبلدي ملتزم التزاماً راسخاً بمهدف عالم خال من الأسلحة النووية، وهو هدف يجب تحقيقه تدريجياً. ويتطلب هذا النهج التدريجي عناصر يعزز بعضها بعضاً. لقد اتخذت مؤخراً مبادرات لإعادة إطلاق عناصر هذا النهج، الذي توقف منذ سنوات، لا سيما هدف التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونحن ندعو إلى بدء المفاوضات فوراً لاعتماد معاهدة في مؤتمر نزع السلاح.

وتعلق بلجيكا أهمية خاصة على النظام الدولي الذي يقوم على سيادة القانون وعلى الدور الأساسي الذي تؤديه الصكوك الشفافة والقابلة للتحقق من تنفيذها - وهو الدور الذي أدته معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في الأمن الأوروبي - الأطلسي على مدى السنوات الثلاثين الماضية، على سبيل المثال. ونأسف لعدم إمكانية الحفاظ على هذه المعاهدة، ونشعر بالقلق بشأن الأثر السلبي لعالم بدون هذه المعاهدة على أمننا الجماعي. وإننا نشجع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على العمل على تخفيض ترسائيهما النوويتين وعلى تعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية والتحقق. وندعو هذين الطرفين إلى البدء، في أقرب وقت ممكن، في حوار نشط من أجل تجديد معاهدة ستارت الجديدة في عام 2021.

سيدي الرئيس، إن بلدي يرحب بالعمل الذي أداه في العام الماضي فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي والمبادرات الطوعية، مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، التي بلدي عضو فيها. ونظمت بلجيكا في أيلول/سبتمبر الماضي حملة تتعلق بقياس البلوتونيوم مدتها أسبوعان في مركزها الوطني للبحوث النووية. وكان الهدف من هذه الحملة هو اختبار طريقة قياس للتمييز بين البلوتونيوم المخصص للأسلحة النووية والبلوتونيوم المخصص للأغراض المدنية.

وقد بينت مجدداً التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجاهة وأهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا تكفي إدانة هذه التفجيرات غير القانونية والاستفزازية. بل إننا بحاجة إلى وضع معيار ملزم قانوناً وعالمي وآلية تحقق معترف بها دولياً وفعالة. ولا يوجد سوى صك واحد يمكن أن يضمن فرض حظر كامل على التجارب النووية، ولا يوجد سوى صك واحد يمكنه الكشف عن التجارب الخفية. ومن ثم لا يوجد بديل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا يوجد أي طريق مختصر آخر إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ولتحقيق هذا العالم، لا بد من بدء نفاذ المعاهدة.

ويود بلدي أن يؤكد مجدداً دعمه الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. ولا تزال خطة العمل وجيهة ويجب الحفاظ عليها. ومن الواضح أن خطة العمل تحقق نتائج ملموسة، وأن من المهم مواصلة العمل لضمان تنفيذها تنفيذاً كاملاً. ويأسف بلدي لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل. وتدعو بلجيكا أيضاً إيران إلى التراجع عن التدابير المتخذة التي تنتهك خطة العمل وإلى العودة إلى طريق الامتنال. وإننا، في هذا الصدد، نشجع الأطراف في خطة العمل على المشاركة في حوار بناء في إطار آلية تسوية المنازعات التي تنطوي عليها الخطة.

لقد ترشحت بلجيكا لرئاسة مجموعة موردي المواد النووية للفترة 2020/2021. وستبدأ هذه الرئاسة بجلسة عامة في بروكسل في أواخر حزيران/يونيه 2020. وتعكس الرئاسة التزامنا بالإطار المتعدد الأطراف لعدم الانتشار واستعدادنا لتقاسم الأعباء. وستشرف بلدي أيضاً برئاسة أعمال مجلس الأمن في شباط/فبراير. وسن عقد، من بين أمور أخرى، جلسة إحاطة بشأن موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بحضور وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو.

وأخيراً، سيدي الرئيس، ستشرف بلجيكا برئاسة أعمال هذا المؤتمر في كانون الثاني/يناير 2021. وستبدأ الأعمال التحضيرية لهذه الرئاسة في نهاية هذا العام، بالتعاون الوثيق مع الرؤساء الستة للدورة المقبلة، الذين نتطلع إلى العمل معهم. وفي هذا الصدد، كما تعلمون جيداً، فإننا نتابع بالفعل باهتمام أعمال الرؤساء الستة للدورة الحالية، التي نشارك فيها بصفة مراقب. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير بلجيكا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لسفير سري لانكا.

السيد عزيز (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أنقل إليك أحر التهاني من سري لانكا على توليك رئاسة هذا المحفل الهام. لقد كانت الجزائر آخر بلد تولى الرئاسة ونجح منذ أكثر من عقد في بناء توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، ولذلك يحدونا أمل وطيد أن تمهد رئاستك الطريق للتقدم الذي طال انتظاره في مؤتمر نزع السلاح، ألا وهو بدء مفاوضات جادة وملزمة بشأن القضايا الأساسية المدرجة في جدول أعماله.

ونرحب أيضاً، بتفاؤل كبير، بالنهج المنسق الذي اتبعه الرؤساء الستة لهذا العام فيما يتعلق بتوجيه أعمال المؤتمر، ونقدر الالتزام المعرب عنه في بياهم المشترك بعقد حوار مفتوح مع جميع الدول الأعضاء بغية التوصل إلى قرار مبكر بشأن برنامج عمل. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس والزعماء الأعزاء، دعم سري لانكا الثابت والجاهز للجهود التي تعتمون جميعاً بذلها من أجل بناء توافق في الآراء وتوليد زخم في المؤتمر.

ونشكر السيدة تاتيانا فالوفايا، المديرية العامة، على عرض أفكار الأمين العام للأمم المتحدة وتوقعاته بشأن سبل المضي قدماً. وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفير خليل هاشمي، الممثل الدائم لباكستان.

سيدي الرئيس، قبل ثمانية وعشرين عاماً تقريباً، تابعت بحماس وأنا دبلوماسي شاب في جنيف كيف بدأ المؤتمر في تنفيذ ولايته بوضع معايير قانونية جديدة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي. فقد ساعدتنا اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على مواكبة التقدم السريع في التكنولوجيا والتحديات الأمنية المتغيرة. وصحيح أن المؤتمر وصل إلى طريق مسدود إلى حد ما منذ ذلك الحين، وظل معظم أعماله يقتصر على المداولات منذ 1996. ومع ذلك، ما زلت أعتقد حتى يومنا هذا، وأنا على وشك الانتهاء من مهمتي مثلاً دائماً لسري لانكا التي استمرت طيلة عقدين من الزمن، أن المؤتمر قادر على الوفاء بولايته بمزيد من الفعالية. لكن ذلك لن يتأتى له، مثلما نرى منذ عدة سنوات، إلا إذا أردنا له ذلك بحسن نية، بقلوبنا وعقولنا.

وقد دأبت سري لانكا في مداخلاتها في المؤتمر على إبراز ازدياد تقييد السياق الاستراتيجي دولياً وإقليمياً، الأمر الذي يؤكد الحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى أن يشرع المؤتمر في الاضطلاع بمهمته الموضوعية الفعلية المتمثلة في التصدي لهذه التحديات من خلال التفاوض على معاهدات نزع السلاح. وأعربنا عن جزعنا لأن هذه الهيئة ظلت عاجزة، على الرغم من تطور هذه المسائل، عن تهيئة المجال اللازم لإجراء مفاوضات جادة وموضوعية بشأن صكوك ملزمة قانوناً. ومع ذلك، نعتقد أن عام 2020 يبشر في الوقت نفسه بتحد وفرصة أمامنا جميعاً لتغيير المسار. فهذا هو عام المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي لن ينجح إلا إذا بعث بالرسالة الصحيحة من خلال تقارب الإرادة السياسية والمرونة بشأن المسائل التي منعنا من بدء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وكما أعيد تأكيده من قبل، تظل سري لانكا متمسكة بالعناصر التالية التي تُعتبر أولويات في مجال نزع السلاح:

- توطيد نزع السلاح الشامل، الذي يتحقق باتباع نهج تدريجي، يقوم على اعتماد أطر ملزمة قانوناً، ويعالج أيضاً الثغرات القانونية المحتملة

- نولي الأولوية للتعجيل بالامتنال التام لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه بفعالية، فضلاً عن احترام ركائزها الثلاث والتوازن الدقيق الكامن في هيكل المعاهدة من أجل التوصل إلى نزع السلاح النووي
- نؤيد الحفاظ على جميع هياكل نزع السلاح القائمة والمكاسب الإيجابية التي تحققت
- نظل ملتزمين بوضع صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي
- ندافع عن احترام أهداف اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ونعززه، ونواصل الدعوة إلى تنفيذها بفعالية ودون تمييز؛ ونظل ملتزمين أيضاً بأهداف الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات الإضافية الملحق بها، وقد سعينا سعياً استباقياً إلى نزع السلاح للأغراض الإنسانية من خلال التصديق على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية وتنفيذها
- نؤيد بقوة التنفيذ الفعال للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وندعو إليه
- ندعو إلى اتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء وتعزيز مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، بالاستناد إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة بالفعل، ولا سيما حيثما لم تُنشأ تلك المناطق بعد
- نتعهد بإجراء مفاوضات حول صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية، وندعو إلى إجرائها
- نؤيد تحديد المسائل الجديدة والناشئة، بما فيها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وندعم المداولات والمفاوضات بشأنها.

سيدي الرئيس، ندرك إدراكاً تاماً أن المسائل التي عرضتها أعلاه تعبر عن موقفنا المبدئي من قضايا نزع السلاح، لكن بناء توافق الآراء هو سبيل المضي قدماً، ويتطلب المرونة من دون التضحية بجوهر التزامنا. وعلينا أن نعمل بجد لكي نتقارب آراءنا. وتحقيقاً لهذه الغاية، نود، سيدي الرئيس، أن نؤكد لك ولجميع الزملاء الآخرين الحاضرين أن سري لانكا تظل مستعدة لدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذا التوافق في الآراء داخل المؤتمر، ولديها رغبة في دعمها. وعلينا أن نسعى جميعاً سعياً جاداً للتفاوض على برنامج عمل وإيجاد سبيل للمضي قدماً يمكن أن ييسر أو يولد الزخم اللازم لتناول جميع القضايا الأساسية.

سيدي الرئيس، لقد قلت إن مهمتي ممثلاً دائماً لسري لانكا ستنتهي قريباً. وأغتني هذه الفرصة لأشكر جميع زملائي - الذين غادر بعضهم في العام الماضي، وسيغادر بعضهم مثلي قريباً أو خلال هذا العام، وربما بدأ بعضهم الآخر مهامهم للتو وهم ربما يتطلعون الآن إلى لحظة ساحرة يتحقق فيها تقدم كبير هذا العام. ولذلك أغتنم هذه الفرصة لأشكرهم جميعاً على ما تحلوا به تجاهي وتجاه فريقتي من مودة وتعاون وتفاهم طيلة ولايتي. وأود أن أشكر بصفة خاصة المديرية العامة وفرع مكتب شؤون نزع السلاح في جنيف وأمانة المؤتمر وموظفي بلدي على دعمهم وتوجيههم المستمرين من أجل الوفاء التام بولايتي.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير سري لانكا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لسفيرة فنلندا.

السيدة هاكالا (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود في البداية أن أشكر الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، السيدة تاتيانا فالوفايا، على دعمها لعمل المؤتمر. وعلى الرغم من السياق العالمي الذي لا ينفك يتقلب ويثير القلق، نأمل أن يحقق مؤتمر نزع السلاح أخيراً نتائج إيجابية هذا العام. فقد حان الوقت بالتأكيد لمحاولة تغيير نمط العمل. وتهنئ فنلندا أيضاً الجزائر، وتهنئك شخصياً، زميلي العزيز، على تولي الرئاسة الأولى لدورة عام 2020. وبإمكانك أن تعمل على دعمنا الكامل. ونرحب بالزملاء الجدد ونتمنى حظاً سعيداً للزملاء المغادرين.

ونرحب أيضاً بالنهج الجديد الذي اتبعه الرؤساء الستة للدورة، الذين أثبتوا الآن أنهم يعتزمون العمل بروح جماعية أكبر، وأنهم يظلون رهن إشارة جميع الوفود لمناقشة أي مسائل تتعلق بالمؤتمر. ونشجع الرؤساء الستة على اتباع نهج عملي وطموح في الوقت نفسه، لكي يتمكن المؤتمر من الاضطلاع بعمل موضوعي ويكون أداؤه فعالاً.

سيدي الرئيس، زملائي الأعزاء، إن المراقب إما يتفائل بالأوضاع الراهنة أو يتشائم منها. لكن غيره قد يراها خارجة عن السيطرة. وينطبق هذا الأمر على برنامج عمل المؤتمر. وسيمكننا ترشيد برنامج العمل وتبسيطه من التوصل إلى نص يمكن أن نوافق عليه جميعاً في نهاية المطاف.

وبينما نقترّب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي أن نكون على استعداد لتنشيط دور نزع السلاح وهذا المؤتمر بوصفه جزءاً حيويّاً من تعددية الأطراف. وعلاوة على ذلك، لا يفصلنا عن المؤتمر الاستعراضي سوى ثلاثة أشهر. وينبغي أن تكون هناك صلة حيوية بين مؤتمر نزع السلاح والمؤتمر الاستعراضي. وينبغي ألا نقلل من أهمية دور مؤتمر نزع السلاح في إعداد المضمون اللازم وهيئة بيئة مواتية للمناقشات في نيويورك.

ونرى تقدماً في المناقشات بشأن الحد من المخاطر النووية ونأمل أن يحظى هذا الموضوع بمكانة بارزة جداً في مناقشاتنا في نيويورك. ولا بد من تحديد التفكير والابتكار. وقد دعمت فنلندا عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن الحد من المخاطر، ويسرها أن تشارك في الحوار بشأن "تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي".

سيدي الرئيس، إننا نشجب الموقف الذي اتخذته تركيا في الأسبوع الماضي إزاء مشاركة قبرص في المؤتمر بصفة مراقب، وأسفر عن رفض طلب المشاركة الذي قدمته هذه الدولة. ونؤكد من جديد في هذا الصدد موقف الاتحاد الأوروبي، ونحث تركيا على إعادة النظر في موقفها من هذه المسألة.

وأخيراً، سيدي الرئيس، إن هدفنا العام هو تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد وتدعيم مؤسساته. ولذلك نتطلع إلى العمل معك ومع جميع الوفود الحاضرة لإنجاح هذا العام.

وأشكركم على حسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفيرة فنلندا على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. أدعو الآن سفير سويسرا إلى تناول الكلمة.

السيد بومان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، إنه لمن دواعي سروري البالغ أن آخذ الكلمة لأول مرة في مؤتمر نزع السلاح بصفتي الممثل الدائم لسويسرا لدى المؤتمر. وعلاوة على ذلك، أود أن أهنئك على توليك رئاسة هذا المؤتمر وأن أؤكد لك دعمي الكامل في ممارسة مهامك. وأود أيضاً أن أعرب لك ولأعضاء المؤتمر الآخرين عن امتناني لما وجهتموه إلي من كلمات الترحيب.

وأتقدم بالشكر كذلك إلى الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، السيدة تاتيانا فالوفايا، التي شرفتنا بحضورها هذا الصباح.

السيد الرئيس، يبدأ مؤتمر نزع السلاح دورته لعام 2020 في وقت تتزايد فيه التحديات الماثلة أمام الأمن الدولي. ومن ثم، فإن من المهم للغاية تمكين المؤتمر من تذليل العقبات التي ظلت تعترضه منذ وقت طويل، لكي يتمكن من مواصلة التصدي لهذه التحديات. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى عدد من التطورات المتعلقة بعملنا. أرحب أولاً بما اتخذته أعضاء المؤتمر الذين سيتولون رئاسته من مبادرة تهدف إلى تمكين تعاونه. فهي خطوة إيجابية يمكن أن تساعد على تعزيز تنسيق أنشطتنا وضمان استمراريتها، بما فيها الأنشطة المتصلة باعتماد برنامج عمل. وأرحب أيضاً بعدة بيانات أدلى بها في الأسبوع الماضي وهذا الصباح تشجع المؤتمر على استكشاف سبل مختلفة للعودة إلى العمل.

والوفد السويسري، من جهته، مقتنع بأن أمام المؤتمر تحجاً أخرى غير النهج الذي سيفضي به إلى نفق مسدود إذا لم يتفق على برنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية في بداية العام. ويبدو أن هذه الفكرة أصبحت تحظى بمزيد من القبول. وفي 2018، أدى ذلك إلى إنشاء هيئات فرعية مكنت المؤتمر من الاتفاق على المسائل الموضوعية لأول مرة منذ 20 عاماً. وفي العام الماضي، أتاحت ورقة العمل التي قدمها وفد هولندا مادة للتفكير، شجعتنا على العودة إلى الطريقة التي تناول بها المؤتمر برنامج عمله حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي. وذكّرنا هذه الورقة، على وجه الخصوص، بأن اعتماد برنامج العمل واعتماد ولاية تفاوضية أو ولايتين ليسا مترابطين بالضرورة، وأن فصل هاتين النقطتين قد يمكننا من المضي قدماً.

إن ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة بنهج مؤتمر نزع السلاح إزاء برنامج عمله منذ إنشائه، التي وزعها في الأسبوع الماضي الرؤساء الستة للدورة الحالية، تتيح إمكانية مواصلة بحث الفكرة والتعمق فيها. وتبرز هذه الورقة مجموعة النهج التي وضعها المؤتمر. وتذكر بالمرونة التي أبداهها أعضاؤه في عدة مناسبات في جهودهم الرامية إلى ضمان إحراز تقدم في العمل الموضوعي. وقد أتاحت إحدى هذه المناسبات في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، عندما تقرر المضي في المفاوضات من دون اعتماد برنامج عمل رسمياً.

وأنشئت أيضاً آليات هامة، مثل آلية المنسقين الخاصين، للتغلب على العقبات في الفترة الحالية. ولا ينطبق ذلك على المسائل الموضوعية فحسب، بل يسري أيضاً على المسائل التنظيمية مثل توسيع عضوية المؤتمر وتحسين أدائه وزيادة فعاليته.

السيد الرئيس، لقد تلقينا بالأمس الورقة غير الرسمية بشأن مشروع مقترح برنامج عمل. وأحلناها إلى عاصمتنا، وسنعلق عليها بالتفصيل في وقت لاحق. أما في هذه المرحلة، فسأقتصر على الإشارة إلى أن مشروع المقترح يستند فيما يبدو إلى مختلف الأفكار التي ألححت إليها للتو.

وأجدي مضطراً، قبل الختام، إلى تناول نقطة أخيرة. يؤسفنا الاعتراض على طلب دولة ظلت تشارك منذ أمد طويل في عملنا بصفة مراقب. ويثير هذا الأمر أسئلة أساسية، لا سيما وأن هذه الدولة، شأنها شأن دول أخرى، ما فتئت تطلب الانضمام إلى المؤتمر منذ سنوات عديدة ولم نرد عليها. ووسعت عضوية المؤتمر آخر مرة في 1999، ومنذ ذلك الحين لم نتطرق قط في الحقيقة إلى تكوين المؤتمر، على الرغم من أن النظام الداخلي يلزمنا بفعل ذلك دورياً. وينبغي لنا أيضاً أن نعالج هذه المسألة خلال هذه الدورة. وأشكركم على حسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير سويسرا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. أعطى الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة بلات (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إطلاعنا الليلة الماضية على مشروعك الأولي لبرنامج العمل. وإننا نقدر ذلك حق التقدير.

وأشعر بالارتياح لأن العديد من الدول الأعضاء الحاضرة هنا لا تزال تدلي ببيانات وطنية افتتاحية، ولأنكم لا ترغبون تحديداً في إجراء مناقشة معمقة للمشروع اليوم، وبالنظر إلى بعض الإسقاطات الواضحة التي ينطوي عليها هذا المشروع وبعض الإشارات التي سبق الإدلاء بها اليوم بشأن برنامج العمل للأشهر المقبلة، يجد وفد بلدي نفسه مضطراً إلى تسجيل موقفنا، ولا سيما قبل أن نمضي بعيداً جداً في بحث هذا المشروع، الذي نعتبره ناقصاً وغير كاف من جوانب كثيرة.

كما أوضح وفد بلدي طيلة الفترة الماضية التي تتراوح بين ستة أشهر وثمانية أشهر على الأقل، طلبنا دائماً في كل زاوية ومنعطف وفي كل مناقشة أن ترد إشارة إلى كيفية أداء عملنا هنا في مؤتمر نزع السلاح، وتُدرج مناقشة لها. وطلبنا إجراء مناقشة منظمة ورسمية - وأوضحنا هذا الأمر وألحنا عليه منذ نهاية دورة العام الماضي ومنذ عهد قريب في جلسات اللجنة الأولى. ولهذا السبب بالذات تأخر بالفعل اعتماد القرار المتعلق بالمؤتمر. وآمل أن نتمكن، قبل أن نمضي قدماً في مناقشة برنامج عمل أو قبل أن نبدأ حواراً بنّاءً على نطاق أكمل، من معالجة هذا الشاغل الوجيه للغاية الذي ما انفك وفد بلدي يثيره.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على بياحها وعلى كلماتها الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليريو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، طلبت جمهورية فنزويلا البوليفارية أخذ الكلمة اليوم للترحيب بالسيدة فالوفيا، الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح. ونقدر الملاحظات الهامة التي أدلت بها باسم الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش.

فكما يقول الأمين العام غوتيريش، إن العالم اليوم معرض لأخطار تهدد السلام والأمن الدوليين، وتؤثر في صكوك نزع السلاح. ومن المؤكد أن أماننا يؤر توتر خطيرة.

ويشاطركم وفد بلدي آمالكم وشواغلكم بشأن الحالة الأمنية العالمية ومؤتمر نزع السلاح. سيدي الرئيس، نؤكد من جديد تعاوننا ودعمنا الكاملين لعملك خلال دورة عام 2020.

إن الحالة الأمنية الراهنة تعوق بالفعل تقدم هذا المؤتمر. وتزايد التوترات بين الشرق والغرب لا يساعد هذا المؤتمر في تحقيق إمكاناته التفاوضية أو التوصل إلى اتفاقات ملزمة قانوناً بشأن نزع السلاح النووي. غير أن الدول الأعضاء في المؤتمر أبدت في الأسابيع الأخيرة استعدادها لإيجاد حل مجد وضمن مستقبلي هذا المحفل.

ويود بلدي أن يؤكد أهمية هذا المؤتمر بوصفه المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وقد أظهرت التجربة أن من الضروري حظر هذه الأسلحة حظراً تاماً لا لبس فيه من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ووفد جمهورية فنزويلا البوليفارية على استعداد لتحقيق هذا الهدف تدريجياً.

السيد الرئيس، نحن واثقون من أن جهود رؤساء المؤتمر الستة تسعى لبلوغ هذا الهدف، ونرحب بعرض ورقتك غير الرسمية بشأن مشروع برنامج العمل المقترح لدورة 2020. ونعتبره أساساً مناسباً جداً للتوصل إلى توافق في الآراء، ونأمل أن نتمكن من مناقشته قريباً.

ونشاطات سفراء الاتحاد الروسي ومصر وباكستان وسري لانكا وسفراء بلدان أخرى آملهم بشأن بث حياة جديدة في التفاوض على صكوك ملزمة سياسياً بشأن نزع السلاح. ونلاحظ باهتمام المقترح الذي قدمته الصين وروسيا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونؤيد أيضاً ملاحظاتكم بشأن تجنب النهج التمييزية التي قد تقوض فرصنا في التوصل إلى حل وسط.

السيد الرئيس، ندعوك بحرارة إلى مواصلة العمل عن كثب مع الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، السيدة فالوفايا، لتيسير الاتفاق على برنامج العمل لعام 2020.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير جمهورية فنزويلا البوليفارية على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. أدعو الآن ممثل ألمانيا إلى أخذ الكلمة.

السيد بيلز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أخذ الكلمة لأعرب عن استغراب حكومتي لقرار تركيا رفض طلب جمهورية قبرص المشاركة بصفة مراقب في هذه الهيئة الموقرة. ونعتقد أن حرمان دولة مراقبة منذ فترة طويلة في مؤتمر نزع السلاح من هذه الصفة يشكل سابقة سلبية قد تعقد عملنا في وقت يواجه فيه المؤتمر أصلاً مزيجاً فتاكاً من التحديات الكبيرة. ولذلك نطلب بقوة من تركيا أن تراجع موقفها وأن تعود إلى أسلوب عمل أكثر تعاوناً.

وأود أن أؤكد تمسكنا الشديد بموقف الاتحاد الأوروبي المعرب عنه في بيان الأسبوع الماضي في هذا الصدد.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه. أُعطي الكلمة لممثلة المكسيك.

السيدة فلوريس لييرا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): شكراً، سيدي الرئيس.

لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أهتلك تهنئة حارة على توليك رئاسة الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح.

ويمكنك الاعتماد على دعم المكسيك للجهود الرامية إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في التغلب على المأزق الذي يواجهه هذا المحفل وتمكينه من استئناف التزامه الموضوعي والأساسي بالتفاوض.

وفي هذا العام، تتاح لنا الفرصة مرة أخرى لإظهار قدرتنا على الوفاء بالالتزام الذي قطعته بلداننا قبل 42 عاماً بالسعي إلى إقامة عالم آمن لا مكان فيه لأي سلاح له آثار إنسانية غير مقبولة. فنحن بعيدين عن هذا الهدف، ونظراً إلى تعقد السيناريو الحالي، لا بد أن نعود إلى المسار الصحيح.

بخارجنا مزيج من المشاعر ونحن نبدأ هذه الدورة. فمن ناحية، لدينا أمل لأن الرئاسة الجزائرية تقود عملنا ولأن الرؤساء الستة لهذه الدورة يعملون في إطار تعاون وثيق. ونعتقد أن هذه إشارة إيجابية جداً ينبغي لجميع البلدان أن تضعها في الاعتبار. ومن ناحية أخرى، نشعر أن لدى الوفود انطباعات بضرورة استعادة روح التعاون والتعهد بالتزامات جادة، حتى يتمكن هذا المحفل من إعادة اكتشاف جوهره وعلّة وجوده.

ونسلم أيضاً بأن التحدي المائل أمامنا ليس بالأمر الهين. فالسنة الماضية لم تكن سنة أخرى من الجمود في المؤتمر فحسب، بل كانت أيضاً سنة أخرى ساءت فيها حالة التدهور الشديد التي يعيشها هذا المحفل.

ولم تتمكن في السنوات الأخيرة من الاتفاق على تقارير موضوعية. وتفاقم هذا المأزق بسبب ما رأيته من تسييس متزايد لوث المناقشات في 2018 و2019 واقترن بجدال فظ لا يليق بالجو الذي ينبغي أن يلهم عمل هذا المحفل.

ولذلك، ندعو جميع الأعضاء إلى تجنب أي فعل يمكن أن يسيئ مناقشاتنا، مثل الاعتراض على مشاركة دول غير أعضاء بصفة مراقب. ونعتقد أن هذه المواقف لا تسهم في روح الانفتاح التي ينبغي أن تسود، وندعو إلى مراجعة ما أبدي من اعتراض.

سيدي الرئيس، لن أشير إلى برنامجك؛ فنحن نرحب كثيراً بعرضك وسنقدم تعليقات إضافية عليه عندما نتاح لنا فرصة مناقشته. لكنني أود فقط أن أقول إن على الدول الأعضاء جميعاً، وليس على بعضها فقط، أن تتحلى بمزيد من المرونة والإبداع من أجل تحرير المؤتمر من حالة الشلل التي أصابته.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، لم نفشل في اختتام المفاوضات بشأن صك ملزم فحسب، بل لم نتمكن أيضاً حتى من إبرام اتفاقات بحسن نية من أجل بدء المفاوضات، على الرغم من أن هناك عملاً - بشأن معاهدة للمواد الانشطارية، على سبيل المثال - يمكن أن يساعدنا في تحقيق ذلك الهدف. ولا يمكن للمكسيك أن تقبل أو تدعم التظاهر بالعمل، ولا سيما في سياق الأزمة المالية التي تواجه الأمم المتحدة، التي تجربنا على استخدام الموارد بفعالية وكفاءة.

وأؤكد لك سيدي الرئيس أن المكسيك ستواصل الإسهام إيجاباً في جهود هذا المؤتمر. ونأمل أن يستأنف دوره بوصفه الهيئة الوحيدة للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وسنعمل معك ومع الرؤساء وجميع الأعضاء من أجل تحقيق هذا الهدف.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفارة - وليس الممثلة كما قلت من قبل - على بياحها وعلى كلماتها الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد ماكاروفسكي (السويد) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، تؤيد السويد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الماضي. فهو يجسد مواقفنا من عدد من المسائل الرئيسية. وأود أيضاً، بصفتي الوطنية، أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأشكر أيضاً السيدة تاتيانا فالوفايا على حضورها وعلى ملاحظاتها.

سيدي الرئيس، نحن متفائلون بالنهج البناء الذي اعتمدته الرؤساء الستة لهذا العام. وندرس مقترحاتكم باهتمام، ولدينا ثقة في أن الجمود الذي يعيشه المؤتمر يمكن كسره قريباً. وأؤكد لكم تعاون وفد السويد ودعمه الكاملين.

السيد الرئيس، تأسف السويد لمنع توافق الآراء بشأن طلب قبرص المشاركة في أعمال المؤتمر بصفة مراقب. وهذا أمر يتعارض مع الممارسة الراسخة ولا يسهم في روح التعاون التي تمس الحاجة إليها في المؤتمر. ونحث تركيا على مراجعة موقفها.

شكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل السويد على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، آخذ الكلمة لممارسة حقنا في الرد على البيان الذي أدلت به باكستان في وقت سابق من الجلسة. لقد حاولت باكستان الإدلاء

بافتراءات لا أساس لها وإحياء أفكار ومقترحات قديمة فقدت مصداقيتها. وهذا ليس بالأمر الجديد، فقد اعتادت باكستان على إساءة استخدام كل محفل، بما في ذلك اللجنة الأولى والجمعية العامة. ولحسن الحظ أن العالم لا ينطلي عليه كذبها وخداعها.

إن موقفنا من هذه المسائل معروف جيداً ولا حاجة إلى تكراره. ولا تقتصر الشواغل الأمنية للهند على منطقة ما، ولذلك دأبت الهند على تناول هذه المسائل في سياق عالمي.

وقدمت باكستان أيضاً عدداً من الادعاءات بلا أساس ولا دليل ضد الهند، يتعلق بعضها بإقليم جامو وكشمير التابع للاتحاد الهندي، لا تستحق حتى أن نرد عليها لأنها ترتبط بشؤون الهند الداخلية. والهند، بوصفها دولة مسؤولة، تتقيد تقيداً صارماً بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية ولا تحتاج إلى دروس من بلد لا مصداقية له.

السيد الرئيس، حبذا لو امتنع هذا البلد عن الإدلاء بتعليقات على مسائل خارجة عن عمل مؤتمر نزع السلاح. فهو ليس محفلاً للقضايا الثنائية أو الإقليمية، بل هو مكلف بالتركيز على اتفاقات ذات انطباق عالمي. وتعارض الهند، مثلما أوضحته عدة مرات، النظر في قضايا الأمن الإقليمي في مؤتمر نزع السلاح. وثمة اعتراف واسع النطاق بسجل الهند الذي لا تشوبه شائبة في مجال عدم الانتشار. فلا داعي إذن أن أرد على ملاحظات باكستان التي لا أساس لها. وموقف الهند من اختبار النظم المضادة للسواتل الذي أجري في 27 آذار/مارس 2019 معروف لدى الجميع ولا حاجة إلى تكراره.

وفي 2020، وبينما نتطلع إلى بداية جديدة للعمل الموضوعي لهذا المؤتمر، يُعدّ بيان باكستان بياناً لا طائل منه. فليتذكر هذا المؤتمر كيف أعاق هذا البلد، خلال مداولات السنوات السابقة، المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في عدة مناسبات، بما في ذلك في عام 2009، عندما توصل المؤتمر إلى برنامج عمل بتوافق الآراء تحت رئاسة الجزائر، بل ذلك سيدي الرئيس.

نحث الوفد الباكستاني على تجنب إثارة مسائل دخيلة ترمي إلى وضع عقبات في طريق شروع مؤتمر نزع السلاح في العمل الجاد والموضوعي. ونود أن نحث هذا البلد على الوفاء بالتزامه بالتحلي بالمسؤولية وإظهار ذلك بالسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل يسمح ببدء العمل الموضوعي، بما في ذلك التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في موعد مبكر.

ونأمل أن يشرع المؤتمر في العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن. ولدى المؤتمر جدول أعمال واسع يتناول القضايا العالمية المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي، ونأمل أن تمتنع باكستان عن إساءة استخدام هذا المحفل وإضاعة وقتنا الثمين بإثارة قضايا خارجة عن نطاقه. لقد قلت كل ما علي قوله، لذا لن آخذ الكلمة مرة أخرى أو أفضي مزيداً من الوقت بشأن هذه المسألة، احتراماً لعمل مؤتمر نزع السلاح بقيادتك وتوجيهك له باقتدار.

السيد الرئيس، سيراً على التقاليد الحميدة التي يكرسها بلدي، لن أدع الأجواء السلبية التي خلقها بيان باكستان في هذه الهيئة الموقرة تؤثر فينا، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديرونا للمساهمات القيّمة التي قدمها السفير عزيز، زميلنا من سري لانكا. فنحن ممتنون له لنجاحنا في توجيه أعمال المؤتمر، مما أدى إلى نجاح العمل الموضوعي المضطلع به في 2018. سنفتقد بلا شك مشورته الحكيمة والروح الجماعية التي تحلى بها وفده تحت قيادته. وأتمنى له التوفيق في مهمته المقبلة.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير الهند على بيانه، وأعطي الكلمة لممثلة فرنسا.

السيدة دولاروش (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): شكراً، سيدي الرئيس. فيما يتعلق بمواقف بلدي بوجه أعم إزاء أداء مؤتمر نزع السلاح وأولوياته، أحيلكم إلى البيان الذي أدلينا به في الأسبوع الماضي. وأود ببساطة أن أضف صوتي إلى أصوات الوفود العديدة التي أخذت الكلمة اليوم واتفقت مع بيان الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الماضي الذي دعا تركيا إلى إعادة النظر في رفضها منح جمهورية قبرص مركز المراقب. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة فرنسا على بيانها، وأعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد أغاسيكوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أمارس حقي في الرد على المداخلات التي استمعنا إليها للتو من بعض الوفود. يبدو لنا أن هناك حاجة إلى بيان موقفنا من جديد هذا الأسبوع. وأود أن أبدأ مرة أخرى بشرح الأسباب الكامنة وراء عدم موافقتنا على طلب معين للحصول على مركز المراقب في مؤتمر نزع السلاح.

نعتقد أن معظم المندوبين يتذكرون الجلسة الافتتاحية لدورة عام 2019 وكيف أن بضعة أعضاء عرفوا طلب فلسطين الحصول على مركز المراقب. وبذلك الرفض، الذي نتج عن طلب بعض البلدان، انهارت الممارسة المتبعة المتمثلة في معاملة طلبات المراقبين على قدم المساواة.

وكانت حججهم الأساسية آنذاك أنهم لا يعترفون بفلسطين بوصفها دولة. وقد فاجأنا الأمر لأننا لم نسمع به إلا في الجلسة العامة في ذلك اليوم. وأود أن أذكركم بأن تركيا لا تعترف، حتى الآن، بالإدارة القبرصية اليونانية، التي لا تمثل الجزيرة بأكملها. ومع ذلك، احترمنا قرار أعضاء المؤتمر في السنة الماضية لأنهم مارسوا حقوقهم السيادية. فاكتملنا بتسجيل تأييدنا لطلب فلسطين، وأشرنا إلى أن هناك طريقة للرد ببناء أكثر من عرقلة منح مركز المراقب. هذا ما فعلناه في الماضي: ليس برفض الطلب بل بتسجيل موقفنا من خلال رسالة أو مذكرة شفوية. وسجلت وفود عديدة أيضاً تأييدها لطلب ذلك البلد، وتكرمت جميعاً بعدم اعتبار رفض الطلب عرقلة.

علاوة على ذلك، من الغريب أن نرى الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي، اللذين التزما الصمت في العام الماضي، يفضلان التدخل هذا العام في هذه الحالة بالذات. ومن الغريب أيضاً أن نُتهم بتسييس المؤتمر ونحن نمارس الحقوق نفسها التي مارسها آخرون قبلنا.

سيدي الرئيس، لا نرى أي فرق بين طلب فلسطين وغير فلسطين، وفقاً للنظام الداخلي لهذه الهيئة. ولا يساورنا أدنى شك في أن الأمين العام للمؤتمر ونائب الأمين العام وأمانة المؤتمر، بما في ذلك الرئاسة، قد أنجزوا في العام الماضي عمليات التحقق اللازمة فيما يتعلق بقائمة طلبات الحصول على مركز المراقب. وكانت تلك القائمة تضم طلب فلسطين. ويعني ذلك أن فلسطين كانت مؤهلة لتقديم طلب الحصول على مركز المراقب.

وفيما يتعلق بطلبات الحصول على مركز المراقب، فإن فلسطين والإدارة القبرصية اليونانية تتمتعان بالمركز نفسه لدى المؤتمر. ولذلك، اضطررنا إلى تغيير موقفنا. وفي هذا الصدد، فإن تركيا لا تقبل الكيل بمكيالين. فالسوابق السلبية إزاء الدول المراقبة سُجلت في العام الماضي، وليس في هذا العام كما ذكر زميلي الألماني.

وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل تركيا على بيانه، وأعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. لقد طلبت الكلمة للرد على التعليقات التي أدلى بها سفير الهند. إن الإشارات إلى الهند في البيان الذي أدلى به

ممثلنا الدائم في وقت سابق من هذا اليوم تستند جميعاً إلى حقائق على أرض الواقع وإلى تطورات أخرى حديثة العهد. وقد تنزعج الهند من هذه الحقائق، لكنها دامغة ولا يمكن دحضها. إن الأيديولوجية المتطرفة السامة المنتشرة في الهند اليوم، إلى جانب مذاهبها العدائية ومطامعها التوسعية، وسعيها إلى الهيمنة الاستراتيجية والعسكرية، وتاريخها الحافل بالعدوان على جيرانها، ورفض الدخول في حوار أو وساطة لتسوية المنازعات وبناء الثقة والحد من المخاطر، عوامل تشكل خطراً واضحاً وقائماً ليس على باكستان فحسب، بل أيضاً على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وقد أدت الأفعال غير المشروعة التي نفذتها الهند في الآونة الأخيرة في إقليم جامو وكشمير المحتل، في تجاهل صارخ لقرارات مجلس الأمن، مقترنة بخطابها العدائي، إلى تفاقم الحالة الأمنية الإقليمية. وعلى عكس ما أدلي به من تأكيدات، فإن هذه المسائل وثيقة الصلة تماماً بمؤتمر نزع السلاح لأنها تنطوي على آثار خطيرة على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ويجب على الهند أن تتصرف بمسؤولية وأن تعمل من أجل الحفاظ على السلام في جنوب آسيا بدلاً من تعريضه للخطر.

إن ادعاء الهند الزائف الذي يفيد بأن مقتضياتها الأمنية لا تقتصر على أي منطقة جغرافية يدحضه نشر معظم قدراتها الهجومية ضد باكستان. ولا يقف الأمر عند هذا الحد. فقد لجأت القيادة السياسية والعسكرية العليا في الهند علناً إلى الخطاب غير المسؤول وقرع طبول الحرب، مما يعكس عقلية توسعية خطيرة.

ولم يتناول بيان السفير الهندي الحقائق العديدة التي عرضها وفد بلدي فيما يتعلق بتكديس الأسلحة على نطاق واسع ومزعزع للاستقرار والسياسات العسكرية العدوانية والغرض منها. وادعت الهند نفسها علناً أنها نفذت أول دورية ردع في غواصة تعمل بالطاقة النووية يُفترض أنها مجهزة بأسلحة نووية في آب/أغسطس 2018. ولا تزال الهند تعلن على الملأ عن تجاربها على طائفة واسعة من منظومات إيصال الأسلحة التقليدية والنووية على السواء. وأعلنت الهند نفسها بفخر أيضاً عن تجريب سلاح مضاد للسواتل. وبالمثل، فإن الجميع على علم أيضاً بالبيانات التي أدلى بها القادة الهنود بشأن التغييرات في الموقف النووي المعلن في البلد والمتمثل في "عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية". وتنضاف هذه الإجراءات إلى عمل الهند على وضع وتفعيل مذاهب عسكرية عدوانية جداً ومزعزعة للاستقرار تتوخى شن هجمات تقليدية على باكستان دون العتبة النووية المتصورة.

السيد الرئيس، إن الأفعال غير المشروعة التي نفذتها الهند في 5 آب/أغسطس 2019 في إقليم جامو وكشمير تهدف إلى زيادة توطيد احتلالها غير المشروع لهذا الإقليم. وتشكل هذه التحركات انتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بإعمال حق الكشميريين في تقرير المصير. وقد بلغ انتهاك الهند الجسيم والمنهجي للقانون الدولي وللحقانون الدولي لحقوق الإنسان مستويات لم يسبق لها مثيل، على النحو المبين باستفاضة في تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من هيئات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

وأود، سيدي الرئيس، أن أشدد على حقيقة في هذا الصدد. إن إقليم جامو وكشمير ليس جزءاً لا يتجزأ من الهند، وليس شأناً داخلياً للهند. بل هو وفقاً لقرارات مجلس الأمن إقليم محل نزاع معترف به دولياً. وقد اجتمع مجلس الأمن في ثلاث مناسبات على الأقل خلال الأشهر الخمسة الماضية لمعالجة هذه المسألة، وأقر بالتهديد الذي تشكله الهند للسلام والأمن الدوليين والاستقرار الاستراتيجي الإقليمي في جنوب آسيا.

وأخيراً، سيدي الرئيس، فيما يتعلق بالادعاء المجاني الذي يفيد بأن الهند تدعم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بعد أن جمعت أطناناً من المواد الانشطارية غير الخاضعة للضمانات وسمّتها احتياطياً الاستراتيجي، بإعانة مباشرة وتحريض بموجب إعفاءات تمييزية من مجموعة موردي المواد

النووية واتفاقات التعاون النووي مع العديد من البلدان الموردة الرئيسية، يمكن للهند بالتأكيد أن تتفاخر بالاستمرار في التعبير عن موقف معلن يؤيد بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتعتبر باكستان هذه الإعلانات جوفاء. فإذا كانت الهند تدعي تأييد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، لماذا تصر إذن على أن تستند المفاوضات إلى ولاية شانون التقييدية؟ لماذا لا ترغب في إدراج المخزونات الموجودة في نطاق المعاهدة بطريقة تسهم إسهاماً حقيقياً في الاستقرار العالمي والإقليمي وكذلك في نزع السلاح النووي، الذي تدعي الهند تأييده أيضاً؟ ولا تستغرب باكستان أن تكون الهند أقوى معارض لتوسيع نطاق المعاهدة المقبلة بطريقة تشمل المخزونات الموجودة، من أجل إدامة أوجه عدم التماثل السائدة في جنوب آسيا لتحتفظ الهند على الدوام بميزتها الاستراتيجية. وعلى عكس الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية التي أيدت بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لم تعلن الهند أيضاً وفقاً لاختياراً من جانب واحد ولم توقف إنتاج المواد الانشطارية. وهي تستفيد مباشرة من الحالة الراهنة وتحادع بلوم باكستان عليها، بمواصلة زيادة مخزونات المواد الانشطارية. وإذا كان وقف الإنتاج الوطني مقياساً جيداً للعمل بحسن نية من أجل بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن الهند لا تستوفي هذا الشرط.

إن موقف باكستان من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، شأنه شأن موقف أي عضو آخر في المؤتمر، يسترشد بمصالحها الأمنية الوطنية، على غرار موقفها من برنامج العمل. وينبغي أن توفر المعاهدة أمناً وافياً لجميع الدول، وهو مبدأ اعترف به في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وينبغي أن تسهم هذه المعاهدة في تحقيق هدفي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه. ويؤخى حالياً إجراء المفاوضات بشأن المعاهدة وفقاً لولاية شانون، التي تؤثر تأثيراً غير متناسب في باكستان. وقد اضطررنا إلى معارضة هذه المفاوضات، لأنها ستضر بمصالحنا الأمنية الوطنية الحيوية. وتتخذ بلدان أخرى في وضع مماثل لوضعنا نفس الموقف تماماً إزاء القضايا التي تضر بأمنها القومي في المؤتمر. ومع ذلك نتعاون تعاوناً منفتحاً وبناءً بشأن هذه المسألة، ونسعى إلى إيجاد حل يعالج شواغل جميع البلدان المتضررة. لقد قدمنا العديد من المقترحات والأفكار على الصعيد الثنائي وفي المؤتمر. لكن الهند ما انفكت ترفض بعضها.

ونعارض، سيدي الرئيس، صراحة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تستند إلى ولاية شانون للأسباب التي أبرزتها. ومع ذلك، نظل منفتحين للنظر في ولاية من أجل مفاوضات تنص صراحة على إدراج المخزونات الموجودة في نطاق المعاهدة.

وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. يعرب وفد بلدي عن تقديره لجهودك في إعداد مشروع برنامج العمل. وبينما ننظر بعناية في المشروع، أود أن أعرض أفكاراً تمهيدية جديدة.

أولاً، تؤمن إيران إيماناً راسخاً بأهمية مؤتمر نزع السلاح ودوره الحاسم باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد بشأن نزع السلاح النووي. وعلينا أن نحافظ على هذا الوضع. وهناك محافل عديدة، بما فيها اللجنة الأولى، للمناقشة أو المناظرة. ثانياً، علينا أن نركز اهتمام المؤتمر على البنود الأساسية الأربعة من جدول الأعمال ونتجنب الخوض في أمور لا طائل تحتها في وقت أصبح فيه نزع السلاح النووي ضرورة حاسمة.

شكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا أرى أحداً. زملائي الأعضاء، أود الآن تعليق الجلسة الرسمية والشروع في جلسة غير رسمية.

علقت الجلسة الساعة 12/10.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): زملائي الأعضاء، أشكركم مرة أخرى على تعليقاتكم واقتراحاتكم، وأؤكد لكم من جديد أنني سأسعى، مع الرؤساء الخمسة الآخرين، إلى أخذها في الاعتبار. وأود أيضاً أن أشجع الوفود على الاتصال بي على المستوى الثنائي إذا كانت لديها أي أسئلة ترغب في مناقشتها بمزيد من التفصيل.

وستُعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الثلاثاء، 4 آذار/مارس. شكراً لكم. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/15.